العرب
الأحد 2021/10/03
السنة 44 العدد 12198

حركة حقوق المقربة من الميليشيات الشيعية تحاول استمالة الناخبين العراقيين

اللجنة الأمنية العليا للانتخابات في العراق تعلن استنفارا أمنيا

تسعى حركة "حقوق" المقربة من الميليشيات الشيعية في العراق الموالية لإيران لاستمالة الناخبين في الاستحقاق المقرر إجراؤه في العاشر من أكتوبر الجاري، حيث تضع هذه الحركة محاسبة الولايات المتحدة على اغتيال نائب رئيس ميليشيا الحشد الشعبي أبومهدي المهندس وقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ضمن أهم النقاط في برنامجها الانتخابي الذي عرضته السبت.

بغداد – في الوقت الذي دفعت فيه السلطات الانتخابية في العراق بجهود جديدة تستهدف تأمين الانتخابات المقررة في العاشر من أكتوبر، تحاول حركة "حقوق" وهي حركة مقربة من إحدى فصائل الحشد الشعبي استمالة الناخبين.

وتخوض الحركة السياسية الجديدة المقربة من كتائب حزب الله للمرة الأولى الانتخابات العراقية المبكرة المقررة بعد نحو أسبوع مع 32 مرشحاً وبرنامج انتخابي يشدد على رحيل القوات الأميركية.

وتعدّ كتائب حزب الله إحدى الفصائل الأكثر تشدداً الموالية لإيران، وتعرضت أكثر من مرة لضربات يقال إنها أميركية لاسيما على الحدود السورية – العراقية لاعتبارها مسؤولة عن استهداف مواقع أميركية في العراق.

> البرنامج السياسي لحركة «حقوق» يتضمن المطالبة بمحاسبة واشنطن على اغتيال نائب رئيس الحشد الشعبي وقائد فيلق القدس

وخلال مؤتمر صحافي عقد السبت في بغداد وخُصص لإعلان البرنامج الانتخابي للحركة، أعلن رئيسها حسين مؤنس "نحن لسنا راديكاليين بالمعنى التخريبي، نحن شخصنا المشكلة ونسعى لاسترجاع الحقوق بالطرق السياسية وتحت مظلة الدستور".

وشدد على أن الحركة لديها "القدرة على تحقيق" برنامجها الذي تضمن مطالب سياسية واقتصادية "بنفس الإرادة التي دافعنا فيها عن الوطن، وطردنا كل من أراد السوء لهذا الشعب".

ويتمثّل الحشد الشعبي، وهو تحالف من ميليشيات موالية لإيران باتت منضوية في الدولة بعدما شاركت في دحر تنظيم الدولة الاسلامية، في البرلمان عبر تحالف "الفتح" الذي يمثله 48 نائباً ودخل مجلس النواب العراقي في عام 2018 مدفوعاً بالانتصارات التي تحققت ضد التنظيم المتطرف.

وقال مؤنس إن "حقوق" منفتحة على التحالف مع الفتح لأنه "الأقرب إلينا وهو الحاضنة وهم الإخوة في الميدان".

ويتضمن البرنامج السياسي للحركة خصوصاً المطالبة بمحاسبة واشنطن على اغتيال نائب رئيس الحشد أبومهدي المهندس وقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني قبل نحو عامين قرب مطار بغداد.

ويرد في برنامجها المنشور على موقعها الإلكتروني مبدأ ضرورة "استكمال معركة استئصال البؤر الإرهابية والبعثية وإنهاء التواجد الأجنبي".

وقال مؤنس "هناك احتلال نسعى لطرده من أراضينا"، مضيفاً "هناك جولات حوار لكنها ليست بمستوى الطموح" في إشارة إلى جولات الحوار الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد التي تمخضت عن اتفاق بإنهاء "المهمة القتالية" للولايات المتحدة بحلول نهاية العام، لكن القوى المقربة من طهران تشدد على مطلبها بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من البلاد.

وشدد مؤنس على أن "طموحنا الآن هو إقرار قانون مجلس النواب بضرورة خروج القوات الأميركية من البلاد"، في إشارة إلى قانون أقرّ مطلع 2020.

وكان يفترض أن تجري الانتخابات في موعدها في عام 2022، غير أن إجراءها كان من أبرز وعود حكومة مصطفى الكاظمي التي وصلت إلى السلطة على وقع تظاهرات خريف العام 2019 حين نزل عشرات الآلاف من العراقيين إلى الشارع مطالبين بإسقاط النظام.

ويتهم ناشطون الفصائل المسلحة الموالية لإيران بقمع الانتفاضة، ما خلّف ما يقرب من 600 قتيل و30 ألف جريح، فيما تعرضت شخصيات بارزة في التيار الاحتجاجي للاغتيال ومحاولة الاغتيال أو الخطف.

وفيما يقاطع الناشطون الذين شاركوا في الاحتجاجات والشيوعيون الاستحقاق الانتخابي، تبقى المنافسة الأساسية بين التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر الذي يعد الأوفر حظاً للفوز بأكبر عدد من المقاعد، وبين التيارات المقربة من إيران والتي تسعى لتعزيز وجودها.

وجوه أكثر تشددا

ويأتي ذلك في وقت تستنفر فيه القوات الأمنية العراقية حيث قال رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق الركن عبدالأمير الشمري خلال مؤتمر صحافي في بغداد إن "رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي سيشرف على الإجراءات الخاصة بتأمين الانتخابات ومتابعة جميع التفاصيل المتعلقة بالخطة الأمنية".

وأضاف أن "القوات الأمنية بجميع أنواعها دخلت في حالة الإنذار (استنفار) بدءاً من اليوم (السبت) وتستمر إلى ما بعد الانتخابات".

وذكر أن "إجراءات أمنية (عادة تدخل حيز التنفيذ قبل يوم من انطلاق عملية الاقتراع) ستشمل إغلاق جميع المنافذ الحدودية البرية والمطارات، ومنع التنقل بين المحافظات وحظر حركة القطارات والمركبات والدراجات والعربات بمختلف أنواعها بجميع المدن".

وأردف "الإجراءات شملت أيضا تخويل اللجنة الأمنية العليا بفرض حظر التجوال الشامل في بغداد والمحافظات عند الضرورة وفي الحالات الطارئة، إضافة إلى منع جميع التجمعات البشرية بكافة أنواعها".

وتابع "وكذلك عدم السماح بإدخال الهواتف النقالة إلى مراكز الاقتراع، ومنع اصطحاب الأسلحة النارية والأدوات الجارحة إلى داخل مراكز الاقتراع أو محيطها بشكل نهائي".

الإعلان عن ميثاق لإدارة المرحلة الانتقالية يعمق الانقسامات في السودان

الخرطوم – أعلن منشقون عن ائتلاف قوى الحرية والتغيير في السودان السبت عن توقيع ميثاق وطني لإدارة الفترة الانتقالية في خطوة قد تعمق الانقسامات داخل المكون السياسي للحكومة التي تواجه أصلا خلافات منذ أشهر.

وكانت قوى سياسية وحركات مسلحة منضوية تحت تحالف قوى الحرية والتغيير قد وقعت ميثاقا وطنيا لإدارة الفترة الانتقالية.

ودعا الميثاق، الذي أعلن عنه خلال حفل بالعاصمة الخرطوم، إلى عودة الأحزاب السياسية والحركات المسلحة إلى منصة التأسيس في الثورة بدلا عن حالة الانقسام في الائتلاف الحاكم.

كما ذكر الميثاق أنه مفتوح لكل القوى السياسية ما عدا حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا للتوقيع عليه خلال أسبوعين.

وأفاد بضرورة "التمسك بالشراكة الحقيقية لمكونات الفترة الانتقالية لتحقيق الانتقال المدني الديمقراطي والوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية".

وتمسك المنضوون تحت الميثاق بـ"تحقيق نظام فيدرالي وبناء وصناعة الدستور عبر مشاركة شعبية واسعة والمساهمة في إكمال عملية السلام".

وناشد الميثاق الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاقية السلام بعاصمة جنوب السودان جوبا للانضمام إلى العملية السلمية.

ومن أبرز القوى السياسية والحركات المسلحة الموقعة على الميثاق حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة، الحزب الاتحادي – الجبهة الثورية وحزب البعث السوداني، فضلا عن التحالف الديمقراطي للعدالة الاجتماعية، الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة والحركة الشعبية.

ومنذ الحادي والعشرين من أغسطس 2019 يعيش السودان فترة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام في الثالث أكتوبر 2020.

وأثار تسريب خطاب يحمل توقيع مجلس السيادة السوداني يدعو وزارة الخارجية إلى توجيه دعوات لرؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى السودان لحضور حفل توحيد قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية السبت، جدلا واسعا في السودان.

لكن مجلس السيادة الانتقالي تبرأ من الخطاب، وأوضح أنه مرسل من حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي يطلب فيه مخاطبة وكيل وزارة الخارجية لتقديم الدعوة للبعثات والمنظمات الإقليمية والدولية لحضور الحفل.

لكن مناوي نفى أي صلة له بالخطاب، وقال في تغريدة على تويتر "تابعت باستغراب خطابا متداولا صادرا من مجلس السيادة للبعثات الدبلوماسية لحضور توقيع ميثاق الحرية والتغيير، ثم توضيح المجلس الذي أشار إلى أن الخطاب جاء بطلب مني. دعوة الدبلوماسيين أمر طبيعي وهم مرحّب بهم، لكن أنا لم أطلب من المجلس بتاتاً توجيه أي دعوة للبعثات".

وفي وقت سابق الجمعة اعتبر الجناح الحاكم بقوى الحرية والتغيير احتفال التوقيع على الميثاق الجديد، الذي ينظمه منشقون عن التحالف، بلا معنى ومحاولة لخلق أزمة دستورية بالبلاد.

الطاهر أبوهاجة

أحزاب ترفض التوافق الوطني والعودة إلى منصة الثورة

ونقل موقع "سودان تريبون" عن الصادق آدم إسماعيل عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير قوله إن الاجتماع من الممكن أن يكون داعما للحركات المسلحة لأنها غير موقعة على إعلان الحرية والتغيير مثل حركة تمازج، ومن الممكن أن تكون لديها علاقة بالثورة لكن ليس لها علاقة بالحرية والتغيير.

واعتبر عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير أن "الاجتماع هو محاولة لخلق أزمة دستورية لكنها لن تنجح".

وبدوره سارع المستشار الإعلامي لرئيس مجلس السيادة (عبدالفتاح البرهان) العميد الطاهر أبوهاجة إلى اتهام أحزاب برفض التوافق في إشارة إلى هذا الميثاق.

وقال أبوهاجة "العودة إلى منصة الثورة السودانية إنما هي عودة إلى الحق، وعودة إلى التوافق الوطني الشامل، ومن يرفضون العودة إلى المنصة ستتجاوزهم الأحداث".

وأضاف "لن يستطيعوا (الأحزاب من دون تسميتها) الوقوف في وجه التيار الجماهيري الجارف الذي يعبر عن إرادة الشعب، كل الشعب الذي يرفض تغليب المصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية".

أردوغان لن يفرّط في أوراقه السياسية ويماطل القاهرة لاستنزاف الوقت

مصر تفتح الباب للتقدم مع تركيا عندما ترضى عن الحلول المطروحة للقضايا العالقة

القاهرة – مضى نحو شهر على إجراء الجولة الثانية من المحادثات الاستكشافية بين مصر وتركيا، ولم تظهر مؤشرات حقيقية حول حدوث تحسن ملموس في العلاقات بينهما أو تستجيب أنقرة لمطالب القاهرة الواضحة لتجسير الهوة في القضايا الخلافية.

وأوضح وزير الخارجية المصرية سامح شكري في مداخلة له مع برنامج الحكاية على قناة "أم.بي.سي- مصر" مساء الجمعة، أن الأمر لم يصل بعد إلى الخطوة القادمة، "إنما هناك قدر من التقدم نأمل أن يتم البناء عليه.. والاتصالات لا تزال تسير على نفس الوتيرة لما تمّ في الجولتين الأولى والثانية".

وأكد شكري أن بلاده تقيّم إلى أي مدى تراعي أنقرة القواعد التي تحكم العلاقات الثنائية، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ الاحترام والاعتراف بسيادة الدولة، في إطار المراجعة للسياسات المنتهجة على المستوى الإقليمي، قائلا "سنفتح الباب للتقدم في علاقتنا عندما نكون راضين عن الحلول المطروحة للمسائل العالقة بيننا".

لا تحسّن في الأفق

وتحرص تركيا على لفت الأنظار إلى الضجيج المثار في ملف الإخوان المسلمين الذي يحتل جاذبية لدى وسائل الإعلام وتعلن من حين إلى آخر عن خطوات سياسية وأمنية واقتصادية وإعلامية تقول إنها تستهدف قيادات وكوادر الجماعة لطمأنة القاهرة بأنها جادة في حل الأزمة بينما المضمون الحقيقي يظل محصورا في نطاق الدعاية.

وأكدت مصادر تركية لـ"العرب" في القاهرة أن العلاقات بين البلدين لن تصل إلى مستوى الاستقرار الذي تهدف إليه المحادثات المشتركة، طالما يصر نظام الرئيس رجب طيب أردوغان على التمسك بمماطلاته في الأزمة الليبية والوجود الإخواني الكثيف في تركيا، "فكل ما اتخذ من إجراءات حتى الآن هو من قبيل تجميل صورته السياسية".

ولم يطلب نظام أردوغان من عناصر الإخوان صراحة، بمن فيهم الأكثر خطورة مثل يحيى موسى وعلاء السماحي، مغادرة الأراضي، ولم يقم بتحجيم أنشطتهم بشكل كامل بدليل أن الجماعة أجرت انتخابات داخلية هي الأولى منذ سنوات في قلب منطقة الفاتح في إسطنبول مؤخرا، ولم يتم التدخل لمنعها من قبل السلطات الأمنية التركية.

وتعد تركيا ملاذا آمنا لجماعة الإخوان، ولا يوجد حديث جدي عن رحيل جماعي لعناصر الإخوان إلى مكان آخر، والحديث يدور حول انتقال جزء من المنصات الإعلامية إلى دول أوروبية، مع تأكيد أنقرة لقيادات الإخوان عدم تسليم أي منهم لمصر بذريعة أن القانون التركي يمنع ذلك.

وأكد الكاتب المحلل السياسي التركي مراد يتكين أن تركيا لم تتخذ إجراءات رسمية لترحيل شخصيات إخوانية إلى مصر، لأنه لا توجد أصلا بين البلدين اتفاقيات لتبادل أسماء من جماعة الإخوان مقابل تسليم عناصر تابعة لمنظمة فتح الله كولن في مصر، والتي تدرجها أنقرة ضمن المنظمات الإرهابية.

وبادرت قيادات في حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى تكذيب ما تردد في بعض وسائل الإعلام العربية بشأن تسليم عناصر إخوانية للقاهرة، خشية تأثير ذلك على قاعدتهم الإسلامية في الانتخابات التشريعية التي سوف تعقد بعد نحو عامين.

يميل أردوغان إلى تبني مواقف رمادية في المفاوضات مع مصر لتحسين العلاقات معها ويريد الحفاظ على مستوى الهدوء الظاهر حاليا، وتأجيل قرار حسم الموقف من الإخوان إلى حين تجاوز انتخاباته المقبلة لعدم خسارة الكتلة المحافظة في حزبه.

وقال المحلل التركي محمد عبيدالله لـ"العرب"، "إن أردوغان لم يتخل تماما عن خطابه الإسلاموي الفترة الماضية، واستغل فرصة صعود حركة طالبان في أفغانستان للعزف عليه وتأكيد روابطه الأيديولوجية معها لحصد مكاسب معنوية".

وتعني هذه الخطوة صعوبة إحراز تقدم كبير في العلاقات مع القاهرة في المدى المنظور لأن أجندته العقائدية سوف تبقى عنصرا محوريا في توجهاته السياسية في الداخل والخارج، ما يتعارض مع تصورات مصر لمبدأ تحسين العلاقات مع تركيا.

أحمد سلطان

النظام التركي يناور بورقة الإخوان إلى أقصى مدى

وذكر عبيدالله أن الرمادية الطاغية في تحركات أردوغان لا تتعلق بمصر فقط، بل تظهر في غالبية مواقفه وفي عدد كبير من القضايا الإقليمية، ومن بينها ملف الإخوان ويعمل على توظيف التهدئة مع دول عديدة لتحسين صورته الخارجية، لكنه حتما سيعود إلى طموحاته الخاصة برغبته في زعامة العالم الإسلامي.

وتبدو البراغماتية التي تحكم سلوك الإخوان، ويمتاز بها أيضا نظام أردوغان، هي المحدد الرئيسي في الاستجابة الرمزية لطلبات السلطات التركية التي وجهتها لقيادة الإخوان، مع التأكيد على أن أنقرة لن تتخلى عن ورقة الجماعة وسوف تحافظ عليها وتقبض عليها بيديها لاستخدامها في أي فرصة أو مناسبة مقبلة.

وذكر الباحث المصري في شؤون الحركات الإسلامية أحمد سلطان لـ"العرب" أن رضوخ الإخوان للتعليمات التركية المتتالية "لا يعد دليلا قاطعا على وجود تغيرات جذرية في سلوك الجماعة أو يعكس مؤشرا على التحول الكبير في تصورات أنقرة".

وأضاف أن النظام التركي يبحث عن عملية إعادة تموضع رشيدة، لأنه بات منخرطا في صراع جيوسياسي مع قوى إقليمية ودولية ويسعى لتأمين مصالحه الذاتية، لكن كالعادة يريد أردوغان تطبيعا مجانيا ويرفض دفع الثمن، ويناور بورقة الإخوان إلى أقصى مدى ويبرز مواقف معينة مثل منع بث برامج لإعلاميين تابعين للإخوان للإيحاء بأن هناك تحركات يقوم بها تتوافق مع مطالب القاهرة.

ولفت سلطان إلى أن النظام التركي يتواصل مع جماعة الإخوان عبر لجان تنسيق مشتركة وسرية بينهما، وأنه لن يسلم أفرادها للحكومة المصرية، وقد طلب منهم بوضوح تهدئة نبرة النقد تجاه القاهرة لوجود مصلحة معها في الوقت الراهن.